



وزارة التربية والتعليم

مُعد من قبل : إدارة التخطيط والمشاريع التربوية

عنوان التواصل: mepImp@moe.gov.bh

الهاتف: 17680079

البريد: صندوق بريد 43

المنامة- مملكة البحرين

التاريخ: 23 اغسطس 2010

الخطة الإستراتيجية 2011-2014

.....2	1- الملخص
.....3	2- علاقة رؤية وزارة التربية والتعليم ومهامها بالرؤية الاقتصادية 2030 والإستراتيجية الاقتصادية الوطنية (2011- 2014)
.....4	3- مقاييس النجاح بالنسبة لوزارة التربية والتعليم:
.....6	4- نبذة عامة عن مهمات الوزارة والخدمات التي تقدمها
.....8	5- نبذة عامة عن الجهات ذات العلاقة بوزارة التربية والتعليم
.....10	6- الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم
.....11	7- الوضع الحالي والقضايا الإستراتيجية الرئيسية
.....11	1- 7 تأثير العوامل الخارجية
.....15	2- 7 القضايا الإستراتيجية الرئيسية التي تواجهها وزارة التربية والتعليم
.....16	8- الأهداف الإستراتيجية المستقبلية:
.....16	الهدف الاستراتيجي الأول: رفع مستوى جودة التدريس والتعلم في المدارس الحكومية
.....19	الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير أداء وزارة التربية والتعليم
.....20	الهدف الاستراتيجي الثالث: إتاحة فرص التعليم للجميع وتشجيع الاستثمار في قطاع التعليم
.....21	الهدف الاستراتيجي الرابع: رفع مستوى التعليم العالي والبحث العلمي
.....22	9- مبررات تحديد المبادرات كأولويات للتنفيذ خلال دورات الميزانية القادمة 2011 - 2012
.....30	10- المبادرات الرئيسية المراد تنفيذها حسب الأولوية خلال فترة الميزانية 2011 - 2012 مع تحديد مؤشرات أدائها

الرسالة

إتاحة الفرص التعليمية لكل فرد بما يضمن له تنمية استعداداته وقدراته ومهاراته، وذلك بناء على خطط مدروسة وتنفيذها وتقويمها، بما يضمن الارتقاء بنوعية التعليم وزيادة فاعليته تحقيقاً لمتطلبات الجودة الشاملة وفق مستوياتها العالمية، واستجابة لما نص عليه قانون التعليم، والتعليم العالي في مملكة البحرين.

الرؤية

السعي إلى تطوير النظام التعليمي تطويراً نوعياً بما يتفق مع معايير الجودة والتميز والإتقان والإبداع وانطلاقاً من ثوابت الدين الإسلامي وتعاليمه والتفاعل الإنساني والحضاري والانتماء العربي لمملكة البحرين ودستورها، مما يلبي متطلبات التنمية المستدامة في إطارها العالمي.

2- علاقة رؤية وزارة التربية والتعليم ومهامها بالرؤية الاقتصادية 2030 والإستراتيجية الاقتصادية الوطنية (2011- 2014)

يعد عمل وزارة التربية والتعليم من أهم مقومات نجاح عناصر الرؤية الاقتصادية 2030 الثلاثة والمتمثلة في الآتي:

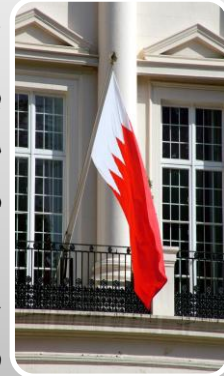
الاقتصاد:

يحتاج المواطن البحريني تعليماً وتدريباً ذا جودة عالية، ليكون الخيار الأول للوظائف ذات الدخل المتوسط والعالي، ولتحقيق هذا الهدف لابد من تعزيز قدرات طلبة المدارس على الإبداع، وتزويدهم بالمهارات اللازمة وتشجيعهم على البحث العلمي والتطبيقي في الجامعات.



الحكومة:

يتصدر التعليم الأولوية في قائمة الخدمات التي تقدمها حكومة مملكة البحرين. ولذلك فإن تجويد التعليم والقيادة المدرسية يساعدان بشكل مباشر على تحقيق الأهداف الرامية إلى زيادة الإنتاجية في القطاع العام، ورفع مستوى جودة الخدمات، وتطوير قطاعي ضمان جودة التعليم والتدريب. كما أن ترخيص المؤسسات التعليمية والجامعية سيساعد على خلق بيئة تشريعية تتسم بالشفافية والعدل.



المجتمع:

إن "بناء منظومة تعليمية وفق المعايير العالمية" هو أحد طموحات الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين التي ترمي إلى تطوير منظومة تعليمية تشمل جميع المتعلمين على اختلاف قدراتهم وتطلعاتهم المستقبلية، وتميزهم الأكاديمي وتواكب التوجهات الاقتصادية للمملكة، وذلك من خلال التدريس يتميز بجودة عالية بما يحقق العدل الاجتماعية.



أداء الوزارة

- تحسين مقاييس الكفاءة مع حلول (عام 2014) بتقليل عدد موظفي الوزارة بنسبة 5% .
- رفع معدل نصاب المعلم من الحصص بما يتفق مع متطلبات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحلول (عام 2014).
- زيادة معدل عدد أيام التمدرس المباشرة بين المعلم والطالب ووقت التعليم والإرشاد بما يتفق مع متطلبات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحلول (عام 2014).
- رفع نسبة زيارات المشرفين التربويين للمعلمين لتحسين أداء المدارس.
- زيادة نسبة رضا المعلمين عن نوعية الدعم المقدم من قبل المشرفين التربويين.
- زيادة عدد زيارات رؤساء المدارس.
- زيادة نسبة رضا القيادة المدرسية عن نوعية الدعم المقدم من قبل رؤساء المدارس.
- زيادة نسبة توظيف تقنية المعلومات والاستفادة من البيانات المتاحة.
- تحسين البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصال لتعزيز التواصل من خلال الانترنت وشبكة الحاسوب الداخلية التي تربط بين وزارة التربية والتعليم والمدارس.
- تحديث قاعدة البيانات ورفع كفاءتها وتفعيل توظيفها في المجالات المختلفة.
- تحقيق الاتساق بين خطة وزارة التربية والتعليم الاستراتيجية وأداء إدارتها وأقسامها المختلفة.
- تطوير آلية دعم المدارس بمتطلبات العملية التعليمية التعليمية.

أداء المدارس

- تحسن أداء المدارس بحسب معايير هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب. "مثال: حصول 90% من المدارس على تقدير " جيد " من قبل هيئة ضمان الجودة للتعليم والتدريب بنهاية عام 2014م."
- إنخفاض نسبة المدارس الحاصلة على تقدير "غير مرضٍ" في تقييم هيئة ضمان الجودة السنوي. "مثال: لا توجد مدارس حاصلة على تقدير "غير مرضٍ" مع نهاية عام 2014م."
- تمكن المدارس من إدارة ميزانياتها المخصصة وفق احتياجاتها بكفاءة وفاعلية.

المعلمون

- تطبيق نظام إدارة الأداء تطبيقاً شاملاً.
- تحسن أداء المعلمين بحسب معايير نظام إدارة الأداء.
- زيادة نسبة المعلمين الذين يلتحقون ببرامج التنمية المهنية التي تؤهلهم للاستفادة من كادر المعلمين.

ضمان استمرارية الطلبة في المدارس ورفع مستوى أدائهم العام

- انخفاض نسبة تسرب طلبة المرحلتين الإعدادية والثانوية.
- رفع مستوى أداء الطلبة في الاختبارات الدولية (مثال: TIMSS).
- تحسن نتائج الطلبة في الإمتحانات الوطنية.
- زيادة نسبة الطلبة الذكور الذين انهوا التعليم الإلزامي.
- ارتفاع نسبة الحضور اليومية للطلبة في جميع المراحل.
- اعتماد مناهج مطورة وفق معايير الطلبة ومستوياتهم في جميع المواد الدراسية الأساسية تتفق والتوجهات العالمية بحلول عام 2014م.
- زيادة نسبة الطلبة المؤهلين للالتحاق بالتعليم العالي.

التعليم العالي

- انخفاض نسبة الخريجين العاطلين عن العمل.
- زيادة عدد البرامج المهنية والتطبيقية المقدمة من قبل مؤسسات التعليم العالي.
- تطور مستوى مهارات خريجي التعليم العالي.
- انخفاض نسبة الطلبة المنسحبين من مؤسسات التعليم العالي.
- زيادة معدل الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي.
- تحقق التنسيق الفعال بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون فيما يتعلق بقبول الطلبة واعتماد مؤهلاتهم الدراسية في مؤسسات التعليم العالي.
- ضمان تجديد تراخيص مؤسسات التعليم العالي كل ثلاث سنوات.
- التزام مؤسسات التعليم العالي بدعم الأولويات الاستراتيجية لمملكة البحرين.
- تحقق تعاون فعال بين مجلس التعليم العالي والجامعات الخاصة.
- صحة وضع مؤسسات التعليم العالي أكاديمياً ومالياً.
- التزام مؤسسات التعليم العالي بجمع البيانات الضرورية ونشرها وفق تقارير هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب.
- اكتساب موظفي مجلس التعليم العالي الكفايات المهنية المطلوبة بما يكفل تحقيق الخطة الاستراتيجية.
- زيادة نسبة المستفيدين من خدمات بوابة نظم معلومات التعليم العالي.
- إنشاء مستودع بيانات يستوعب حاجة مجلس التعليم العالي.
- طرح مقررات ودورات دراسية من قبل مؤسسات التعليم العالي تتفق مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030م.

4- نبذة عامة عن مهمات الوزارة والخدمات التي تقدمها

وزارة التربية والتعليم هي الجهة المسؤولة عن توجيه النظام التعليمي في البلاد، ورسم سياسته داخل إطار الذي تحدده للمملكة وتشرف على سيره، وتحدد معايير جودته، وتتعاون مع الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة الأخرى من أجل تنميته وتطويره وربطه بحاجات الفرد والمجتمع¹

وتوجه إمكانات الوزارة البشرية ومواردها المادية لتحقيق أهداف السياسة التعليمية والتوجهات المستقبلية لتطوير التعليم، وتباشر مسؤولياتها على النحو الآتي²

رسم السياسة التعليمية:

وضع الخطط التربوية للنهوض بالنظام التعليمي بنوعيه العام والفني، ضمن إطار السياسة العامة للمملكة وفلسفتها التربوية، والارتقاء بنوعية التعليم وكفاءته وفاعليته في تحقيق أهداف المجتمع، وملاءمته للاحتياجات الراهنة والمستقبلية.

توفير التعليم للجميع:

إتاحة الفرص التعليمية لكل فرد؛ لتنمية استعداداته وقدراته ومهاراته، وتمكينه من تحقيق ذاته وتطوير حياته ومجتمعه.

توفير الإمكانيات البشرية والفنية والأجهزة التنظيمية؛ لتنفيذ الخطط التربوية وإدارة النظام التعليمي والإشراف عليه وتقويمه وتطويره.

إنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية التربوية بمختلف أنواعها ومستوياتها والإشراف على إدارتها. بناء المناهج ووضع الخطط الدراسية لمراحل التعليم المختلفة.

تتبع الفرص التعليمية وفقاً للاحتياجات الفردية المتنوعة للطلبة، ورعاية الطلبة الموهوبين والمتفوقين وإثراء خبراتهم، والاهتمام بالمتأخرين دراسياً وذوي الاحتياجات الخاصة ومتابعة تقدمهم ودمج القادرين منهم في التعليم. تطوير الأنشطة العلمية والثقافية والفنية والرياضية والكشافية للطلبة.

تنمية قدرات المعلم البحريني:

الاهتمام بالمعلم وتنمية كفاياته المهنية وتوفير البرامج التدريبية والبيئة المناسبة التي تساهم في رفع مستوى أدائه وتنمية قدراته؛ لتمكينه من النمو العلمي والمهني المستمر ومواكبة متغيرات العصر وتلبية متطلباته.

¹ المصدر قانون رقم (27) لسنة 2005 بشأن التعليم (المادة الرابعة)

² المصدر قانون رقم (27) لسنة 2005 بشأن التعليم (المادة الخامسة)

تطوير التعليم الفني والمهني وربط المخرجات باحتياجات سوق العمل

تطوير أنظمة التعليم العام والفني والمهني ومناهجه بما يكفل القدرة على التعامل مع مصادر المعرفة المتنوعة ومواكبة متغيرات سوق العمل ومجالاته المختلفة وتلبية احتياجاته.

إيجاد بيئة تعليمية محفزة:

توجيه العملية التعليمية لتحقيق التكامل بين دور كل من الأسرة والمدرسة بما يوفر للطلاب البيئة المناسبة للتعليم والتعلم.

إدارة البعثات الحكومية:

وضع السياسة العامة للبعثات والمنح الدراسية في إطار التخصصات التي توفرها مؤسسات التعليم العالي في المملكة والتي تلبى حاجة المجتمع ومتطلبات عملية التنمية. رعاية طلبة البعثات والمنح داخل البحرين وخارجها، والإشراف على الطلبة الدارسين في الخارج على نفقتهم الخاصة.

التشجيع على استمرارية التعليم

دعم العملية التعليمية؛ لتبني استراتيجيات فاعلة لتحقيق مفهوم التعلم مدى الحياة.

تنظيم التعليم الخاص

دعم القطاع الخاص وتشجيعه في مجال إنشاء رياض الأطفال وفق الضوابط الرقابية تربوياً وإدارياً. تشجيع الاستثمار في التعليم الخاص للمساهمة في نشر التعليم في إطار التوجهات العامة للمملكة وسياساتها التعليمية.

اعتماد سياسات تنظيمية للتعليم العالي:

وضع سياسات وقوانين لجميع مؤسسات التعليم العالي في البحرين.

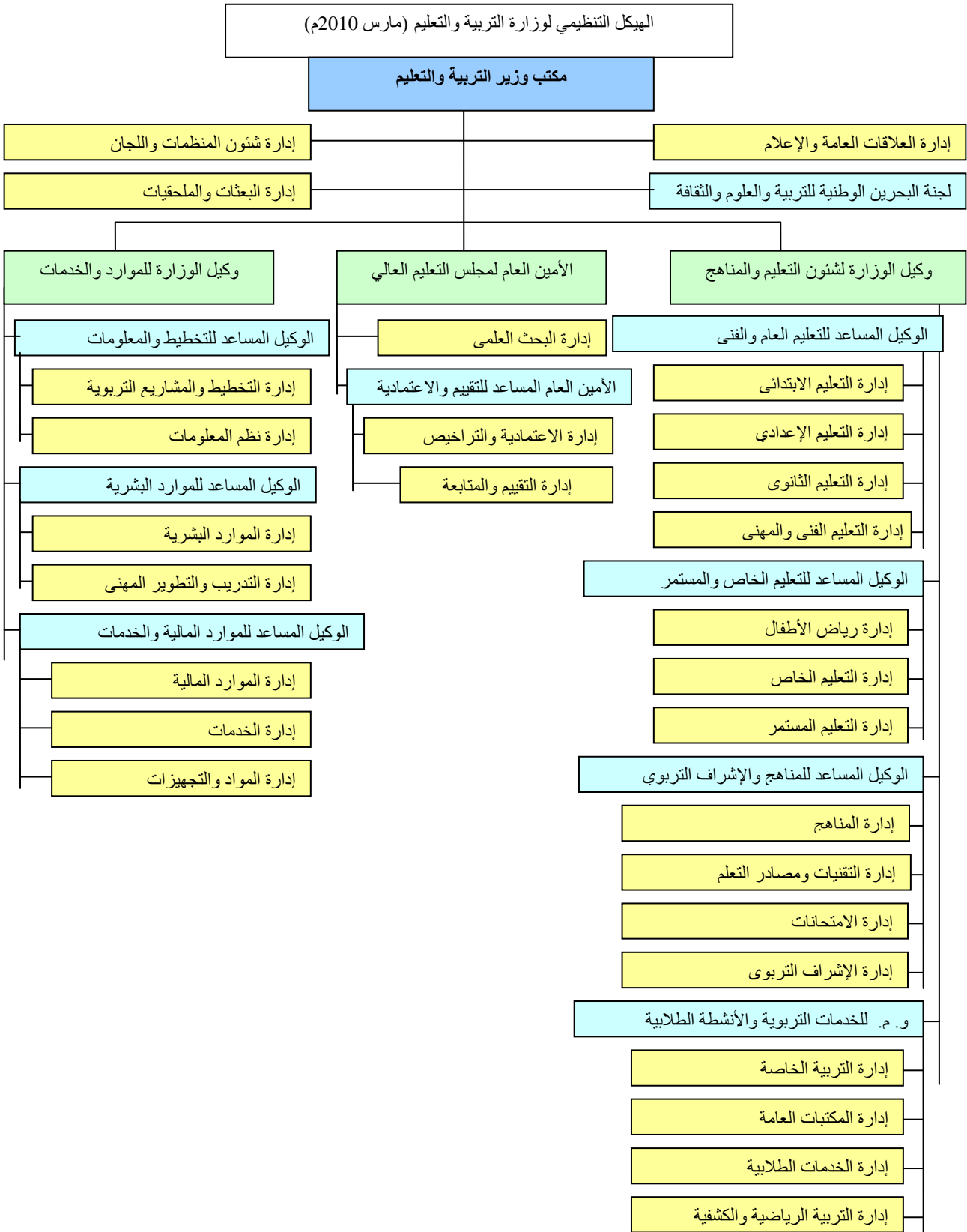
5- نبذة عامة عن الجهات ذات العلاقة بوزارة التربية والتعليم

نظراً إلى تعدد الخدمات التي تقدمها وزارة التربية والتعليم و تنوعها، تستعد الأطراف المعنية ذات العلاقة والتي تتمحور حول الآتي:

المعلمون	• البحرينيون وغير البحرينيين في المدارس الحكومية.
الهيئات الإدارية والفنية بالمدارس الحكومية	• التي تنفذ السياسة العامة للوزارة وتشرف على الخدمات التعليمية بجميع المدارس ومراحلها الدراسية.
أولياء أمور الطلبة	• بالمدارس الحكومية والمدارس الخاصة النظامية لتتواصل معهم وزارة التربية والتعليم فيما يخص أمور أبنائهم التعليمية.
الطلبة	• البحرينيون وغير البحرينيين في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة، والطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة ممن لهم الخدمات التعليمية والتربوية في التعليم النظامي وغير النظامي.
مؤسسات التعليم الخاص	• المدارس والمعاهد. • رياض الأطفال.
الهيئات التعليمية والإدارية في المدارس الخاصة ورياض الأطفال	• المستفيدة من الخدمات والبرامج التدريبية المهنية التي تقدمها الوزارة.
مؤسسات التعليم العالي	• التي تتعامل معها وزارة التربية والتعليم في الشؤون ذات العلاقة بالتعليم العالي من معاهد وكليات وجامعات وطنية وإقليمية وخاصة.
المؤسسات الحكومية (السلطة التنفيذية)	• جميع المؤسسات الحكومية التي يتم التنسيق معها في الشؤون ذات العلاقة بالتربية والتعليم: وزارة المالية، وزارة الأشغال، وزارة الإسكان، المؤسسة العامة للشباب والرياضة، مجلس التنمية الاقتصادية..

<ul style="list-style-type: none"> • اللذان تتواصل معهما وزارة التربية والتعليم فيما يخص الأمور المتعلقة بقوانين التربية والتعليم. 	<p>المجلس الوطني مجلسا الشورى والنواب (السلطة التشريعية)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • المستثمرون في قطاع التعليم (المؤسسات والأفراد) • المصانع والبنوك والشركات الداعمة للمشروعات التطويرية والمساهمة في تدريب الطلبة والمعلمين. 	<p>القطاع الخاص</p>
<ul style="list-style-type: none"> • الذين تقدم لهم الوزارة خدمة التعليم المستمر وخدمات المكتبات العامة واستعمال المرافق التعليمية. 	<p>أفراد المجتمع المحلي</p>
<ul style="list-style-type: none"> • (الجمعيات الاجتماعية والمهنية) التي تربطها بوزارة التربية والتعليم علاقات تعاون وتنسيق في مجال تنظيم البرامج والأنشطة التعليمية والتربوية. 	<p>مؤسسات المجتمع المدني</p>
<ul style="list-style-type: none"> • بصفتها شريكاً في بعض البرامج التربوية والتعليمية. 	<p>المنظمات الإقليمية والدولية وبيوت الخبرة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • الذي يقدم الدعم والإرشاد بشأن القضايا الإستراتيجية الوطنية. 	<p>مجلس التنمية الاقتصادية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • مصدر اعداد المعلمين وتأهيلهم للعمل في المدارس الحكومية. • المصدر الرئيسي لبرنامج التنمية المهنية للهيئات التعليمية والإدارية . 	<p>كلية البحرين للمعلمين</p>
<ul style="list-style-type: none"> • جهة مستقلة مسؤولة عن: • مراجعة أداء المدارس. • تقديم الدعم والمساندة بتحديد نقاط القوة والضعف في أداء المدارس. 	<p>هيئة ضمان الجودة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • شريك دائم في مجال التدريب. 	<p>تمكين (صندوق العمل سابقا)</p>

6 | 1 هيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم



7- الوضع الحالي والقضايا الإستراتيجية الرئيسية

1- 7 تأثير العوامل الخارجية

إن وزارة التربية والتعليم تبذل قصارى جهودها من أجل تطوير نوعية التعليم ولذلك فهي تواجه كثيراً من التحديات حيث إن عملية التطوير عملية ممتدة على المدى البعيد ، ونتائجها تحتاج إلى وقت طويل للتبلور ، هذه العملية تتطلب إعداد أجيال المستقبل إعداداً يؤهلهم لمواجهة الحياة المتغيرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتقنياً وتزويدهم بالمهارات التي تمكنهم من التكيف مع هذه المتغيرات.

وتتلخص التحديات التي تواجه عملية التربية والتعليم في ما يأتي:

1. النمو السكاني، والكثافة السكانية في بعض المناطق:

يقدّر معدل الزيادة السنوية للسكان البحرنيين بـ 3%، وتعد هذه الزيادة من المعدلات المرتفعة في العالم ، والتي تشكل ضغطاً على التعليم حاضراً ومستقبلاً ، إذا ما أخذ في الاعتبار أن 36 من سكان مملكة البحرين بحسب إحصائية 2004م هم من الفئة العمرية 6 إلى 19 ، وهي الفئة التي يستوعبها التعليم في مراحلها المختلفة (الجدول 4).

الفئة العمرية	الذكور	الإناث
5- 9	6.371	6.174
10- 14	5.52	5.096
15- 19	3.956	3.461
المجموع	15.847	14.731

كما أن غموض الرؤية المستقبلية لحركة السكان وتوقعات الهجرة من البحرين وإليها من سنة إلى أخرى يؤثر في الخطة الإستراتيجية التعليمية المستقبلية والخدمات المطلوب تقديمها للمتعلمين بمختلف فئاتهم.(الجدول 5).

الفئة العمرية	الذكور	الإناث
5- 9	34.263	33.407
10- 14	33.000	31.046
15- 19	28.657	26.838
المجموع	95.92	91.291

لقد ساء هذا الوضع أكثر لندرة الأرض المطلوبة لإنشاء المزيد من المدارس؛ حيث إن المدارس الحالية لا تستطيع استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة في ظل النمو السكاني الذي يلقي أعباء إضافية على النظام التعليمي، وقد نتج عن ذلك مشكلات كبيرة منها:

- زيادة الأعباء على المملكة بخصوص المتطلبات التعليمية مثل الحاجة إلى بناء مدارس جديدة وتزويدها بالأجهزة والمعدات والمواد التعليمية الحديثة بالإضافة إلى المعلمين الأكفاء.
- صعوبة بناء مدارس حكومية ذات مواصفات عالمية تتوافق مع معايير المباني المدرسية.
- العجز عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة الجدد.
- قلة الميزانية المخصصة للإنشاءات؛ حيث إن الميزانية المخصصة من قبل وزارة المالية لبناء المدارس أقل من الميزانية المقدرتها التي تطلبها وزارة التربية والتعليم لهذا الغرض.
- صعوبة التنبؤ بمستقبل التعليم ورسم خطته وتحديد متطلباته.

وتتظر وزارة التربية والتعليم لهذه التحديات بطريقة عملية، لذلك إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم ودعمه لتقديم التسهيلات الضرورية، إضافة إلى ذلك تسعى وزارة التربية والتعليم إلى تبني فكرة بناء المدارس عمودياً وليس أفقياً، ويحتاج هذا التوجه إلى وضع خطط إستراتيجية لبناء مدارس وفق المواصفات والمعايير العالمية؛ لضمان أمن الطلبة وسلامتهم.

2. تمويل التعليم:

تفرض الأوضاع الاقتصادية المتغيرة، وتقلبات أسعار النفط باعتباره المصدر الوحيد للدخل في مملكة البحرين حدوداً لتمويل التعليم، حيث يشكل ذلك عبئاً عليه مما يدفع وزارة التربية والتعليم في المرتبة الأولى إلى الحصول على التمويل اللازم لتطوير نوعية التعليم وتجويده بما يتناسب والتطلعات المنشودة، مع مراعاة ترشيد الإنفاق من جهة ثانية، والبحث عن مصادر أخرى لتمويل التعليم ودعمه من جهة ثالثة.

وعلى الرغم من زيادة ميزانية التعليم في مملكة البحرين ورفعها من 68.4 مليون دينار عام 1991م إلى 156.4 مليون دينار عام 2006م فإن ارتفاع كلفة القوى العاملة في التعليم مازالت تؤثر على البرامج التطويرية، حيث تستحوذ مخصصات القوى العاملة على نسبة كبيرة من الميزانية تصل إلى 86٪، وهذا بطبيعة الحال ينعكس على كماً وكيفاً على البرامج التطويرية، بالإضافة إلى ارتفاع كلفة التعليم بشكل عام للوفاء بمتطلبات التطوير النوعي الذي يستهدف بناء تعليم عصري قادر على خدمة التنمية ومواجهة تحديات المستقبل، مما يستدعي إيجاد صيغ مناسبة لإشراك القطاع الخاص في تمويل عملية التعليم بمملكة البحرين.

بالإضافة إلى ذلك فإن أنظمة وزارة المالية ولوائرها في رصد مخصصات موازنة التربية والتعليم يحول دون تنفيذ المشاريع التطويرية النوعية وتلبية متطلباتها كذلك فإن تأخير اعتماد الميزانية لمنتصف العام الدراسي يؤثر في تنفيذ برامج تحسين أداء المدارس ورفع مخرجات الطلبة التعليمية مما يستدعي منح الوزارة المزيد من الاستقلالية التي تتيح لها المرونة في توزيع الأموال والموارد.

3. أنظمة وقوانين ديوان الخدمة المدنية:

إعادة هيكلة ديوان الخدمة المدنية وتطوير نظام إدارة الأداء أتاح لوزارة التربية والتعليم الفرصة لإعادة النظر في هيكلها التنظيمي، ولكنها تتطلع إلى منحها المزيد من المرونة والدعم لإحلال الوظائف القديمة واستحداث وظائف جديدة لاستكمال تنفيذ برامج التطوير، وتيسير ندب الكفاءات من وزارة التربية والتعليم إلى هيئة ضمان الجودة وكلية البحرين للمعلمين.

بالإضافة إلى ذلك فإن وزارة التربية والتعليم بحاجة إلى الدعم والمساندة من قبل بيوت الخبرة الخارجية مما يتطلب ذلك تبسيط و تسهيل إجراءات الاستعانة بالخبرات من قبل ديوان الخدمة المدنية وعلى وجه الخصوص التعيينات المؤقتة لتتمكن الوزارة من تنفيذ خططها وبرامجها التطويرية.

4. تطور تقنية المعلومات ووسائل الاتصال (التعلم الإلكتروني):

فرض التطور السريع لتقنية المعلومات ووسائل الاتصال وضعاً جديداً في مجال التربية والتعليم؛ حيث أصبح الطالب محور العملية التعليمية التعلمية، وانطلاقاً من ذلك حرصت الوزارة على الاهتمام بالبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصال حيث زودت المدارس جميعها بأجهزة حاسوب بحلول 2009 وفي هذا المجال احتل مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل حيزاً كبيراً من أولويات الوزارة، ويتأكد ذلك من خلال ربط خطة المشروع 2010- 2015 بالخطة الاستراتيجية للوزارة.

وفي ضوء انجاز المرحلة الأولى من مشروع جلالة الملك حمد وأهداف المرحلة الثانية سيتم الانتقال من توفير الأجهزة والأدوات وملحقاتها إلى إحداث نقلة نوعية تتمثل في التركيز في توظيف التقنية في العملية التعليمية التعلمية ورفع مخرجات الطلبة، وتحسين أداء الوزارة ورفع كفاءتها الإنتاجية.

5. تطوير المناهج:

تفرض متغيرات العصر، ومتطلبات الحياة المعاصرة، والتحديات التي يواجهها الإنسان، تزويد المتعلمين بالمواد الثقافية والكفايات التي تؤهلهم للتعامل مع مواقف الحياة، وبخاصة في ظل الانفتاح على العالم من خلال تعامل الطلبة مع تقنية المعلومات والاتصال، وما يحدثه ذلك من تأثير في قيمهم واتجاهاتهم، مما يستدعي بناء مناهج تحقق التوازن بين الكم والكيف والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التي أصبحت تشكل تحدياً كبيراً أمام المدرسة، لتستطيع أن تقوم بأداء رسالتها التربوية باستثمار النواحي الإيجابية لمشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل بما يساهم في تحقيق جودة التعليم وتزويد الخريجين بالمهارات والخبرات العملية والأكاديمية التي تأهلهم إلى مواصلة التعليم العالي أو الالتحاق بسوق العمل.

• الافتقار إلى قاعدة بيانات:

إن افتقار إدارة المناهج إلى قاعدة بيانات توفر المعلومات الضرورية التي تتسم بالدقة والمصداقية في جميع مجالات المعرفة الاجتماعية والصناعية والاقتصادية والثقافية لإنجاز مهماتها في مرحلتها تخطيط المناهج وتنفيذها، يعد أبرز معوقات تطوير المناهج، وتحقيق الأهداف المنشودة.

● قلة الكفاءات الوطنية:

تُعد ندرة الكفاءات الوطنية أكبر التحديات التي تواجه إدارة المناهج لما تتطلبه طبيعة العمل في هذه الإدارة، حيث أن بناء المناهج تعتمد على قدرة مصمميها المهنية في وضع الخطط والبرامج وتنفيذها. إن استحداث مناهج مطورة تتطلب:

- اختصاصي مناهج على مستوى من المعرفة قادرين على تصميم مناهج تراعي متطلبات العصر.
- رفع الحوافز المهنية والمالية لقطاع المناهج لاستقطاب الكفاءات الوطنية من الميدان التربوي.
- زيادة البرامج التدريبية لرفع الكفاءة المهنية للاختصاصيين.
- التوظيف الأفضل لتقنية المعلومات والاتصال.

6. الموازنة بين سوق العمل ومخرجات التعليم:

تبرز نوعية مخرجات التعليم دائماً عند الحديث عن مشكلات البطالة واحتياجات سوق العمل، وبالرغم من أن التربية ليست الأولى عن تفاقم مشكلة البطالة، أو عن حلها، إلا أن لها دوراً كبيراً ومهماً جداً في الحد منها وتلافي عواقبها. فمع انخفاض قيمة الشهادة المدرسية وبروز وتعاضل دور المهارات التي يتقنها الفرد وكفاءته في توظيف هذه المهارات، يبرز أمام التربية تحدٍ جديد، فهي لم تعد مسئولة فقط عن توفير المقاعد الدراسية لكل مواطن في سن التعليم، ولم تعد مسئولة عن فقط عن توفير الحد الأدنى من المعارف والمهارات والاتجاهات، بل هي مسئولة أيضاً عن تكوين الإنسان الماهر القادر على الاندماج في سوق العمل والتنقل بين أنواع المهن المتاحة في البلد. وهذا يعني التوجه نحو نظام تعليمي أكثر مرونة يسمح بتعدد المناهج، وبناء الجسور بين نظم التعليم المختلفة بعضها البعض وبينها وبين الحياة العملية. وهذا ما سعت إليه مملكة البحرين من خلال مبادرات تطوير التعليم والتدريب التي أقرها مجلس الوزراء والمتمثلة في تقديم مسارات جديدة في التعليم الفني والمهني بالمرحلة الثانوية قائمة على التلمذة المهنية، وإنشاء كلية بوليتكنك البحرين.

7. استقطاب الكفاءات المهنية:

لقد تزايد الالتحاق بالتعليم المهني سنوياً حيث أن أعداد الطلبة في عام 1997 كان 458 وارتفع في عام 2008 ليصبح 5173. هذا يوضح أن الحاجة لمدرسين مواطنين في هذا المجال في ازدياد حيث أن نسبة عدد المدرسين لم تلبى الأهداف التي وضعتها الوزارة كون معظمهم وجدوا فرصاً أفضل للعمل في القطاع الخاص. تواجه الوزارة تحدياً آخر يتمثل بأنها لم تستقطب خريجي الجامعة الموهوبين والأكفاء والمؤهلين وكذلك المهندسين للالتحاق بمهنة التدريس كونهم يحصلون على رواتب أعلى من القطاع الخاص. مع أن وزارة التربية والتعليم تبذل جهوداً كبيرة لتقدم كل الفرص لخريجي المدارس الثانوية لمواصلة تعليمهم الجامعي وذلك من أجل جذبهم للعمل في الوزارة، فإن نسبة من قاموا بالعمل مع الوزارة مازالت متدنية نسبياً. وزيادة على ذلك، فإن القطاع الخاص يضغطوا على النظام التعليمي لأن يكون أكثر ديناميكياً وذلك من خلال إدخال تخصصات جديدة حتى يتم مواجهة الظروف والأحوال المحلية والإقليمية الدائمة التغيير. هذا يوضح بأن وزارة التربية والتعليم هي في حاجة إلى إيجاد نظام كادر أفضل يستطيع بسهولة استقطاب الشخص المناسب إلى المهنة المناسبة وذلك بتقديم مجموعة حوافز أفضل تتنافس القطاع الآخر. تحتاج الوزارة كذلك إلى خطة على المدى القصير والبعيد لمواجهة النقص في إعداد المعلمين في البحرين.

2- 7 القضايا الإستراتيجية الرئيسية التي تواجهها وزارة التربية والتعليم

تم تحديد القضايا الرئيسية وفق التحليل الذي تم عند تشخيص الواقع، فإلى جانب قضية التوسع الكمي من حيث ضمان انتشار التعليم الأساسي والتعليم الثانوي للجميع بما فيهم طلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير البيئة المدرسية (البنية التحتية) إلى جانب التوسع الكمي لتعليم الأطفال ما قبل المدرسة، هناك قضايا إستراتيجية أساسية نوعية عديدة يمكن تقسيمها إلى تسعة محاور، ويندرج تحت كل منها عدد من القضايا على النحو التالي

المعلمون ومديرو المدارس	الإنتاجية، والتوظيف، والتعيين، والإعداد، والتدريب والتطوير المهني، والتقييم
أساليب التدريس واستراتيجيات	أنواعها، وملائمتها للعملية التعليمية التعلمية
الإدارة والقيادة المدرسية	الكفاءة، والفاعلية، والإنتاجية، والأدوار، ومراقبة الأداء
المناهج الدراسية	الملاءمة واحتياجات التنمية
التقويم	المحتوى، والمستويات والفاعلية
التحصيل التعليمي	مستوى إتقان الطلبة الكفايات والمهارات المطلوبة
تقنية المعلومات والاتصال (التعلم الإلكتروني)	المواءمة، والفاعلية، التوظيف الأفضل
إدارة النظام	الكفاءة، والفاعلية، والإنتاجية، والأدوار، ومراقبة الأداء، والتنسيق والاتصال، وقواعد البيانات والمعلومات
التمويل	توافر الميزانية ومصادر التمويل الأخرى وإدارتها، الأجور والرواتب والحوافز

8 الأهداف الإستراتيجية المستقبلية:

الهدف الاستراتيجي الأول: رفع مستوى جودة التدريس والتعلم في المدارس الحكومية

المشاريع المبادرات الفرعية	البرامج المبادرات
1-1-1 مشروع توظيف المعلمين، ورفع مكانة مهنة التدريس في المجتمع.	1-1 تعيين المعلمين وأداؤهم وعلاقات وزارة التربية والتعليم بكلية البحرين للمعلمين.
1-1-2 مبادرة التنمية المهنية: تنظيم دورات تدريبية متطورة في التنمية المهنية لموظفي وزارة التربية والتعليم والمعلمين في المدارس بناء على حاجاتهم.	
1-1-3 الهأمة بين حاجة وزارة التربية والتعليم ومخرجات كلية البحرين للمعلمين.	
1-1-4 تطبيق مشروع نظام إدارة الأداء.	
1-1-5 تحسين أداء المعلمين (برامج التنمية المهنية).	
1-1-6 استحداث برنامج الإعارة بين وزارة التربية والتعليم وكلية البحرين للمعلمين.	
1-2-1 تنفيذ برامج تحسين أداء المدارس ليشمل جميع أوجه النظام (مثال رؤية المدرسة المتميزة، القيادة من أجل المخرجات، التعليم من أجل التعلم، الشراكة من أجل الأداء، الدعم والمساندة، والاستراتيجيات القرائية والحسابية).	1-2 مشروع تحسين أداء المدارس.
1-2-2 تطوير البرامج التي تهدف إلى تحسين أداء الطلاب الذكور وتنفيذها.	
1-2-3 تطوير الاستراتيجيات والمعايير وتنفيذها؛ لتحسين سلامة الطلبة وسلوكهم داخل المدارس.	
1-2-4 تطوير الإجراءات والمصادر اللازمة لمدارس الدعم (ذات الأداء الضعيف).	

المشاريع المبادرات الفرعية	البرامج المبادرات
5- 2- 1 مشروع تمديد اليوم الدراسي.	
6- 2- 1 مشروع تحسين حضور الطلبة واستبقائهم في المدارس.	
7- 2- 1 تزويد المدارس بالمواد التعليمية والتعلمية والأجهزة التي تدعم آليات التعليم المختلفة داخل الفصول الدراسية ؛ وبخاصة مدارس البنين.	
8- 2- 1 تنفيذ أنشطة لاصفية نوعية للطلبة في جميع المدارس (بالتعاون مع المؤسسة العامة للشباب والرياضة والاتحادات الرياضية).	
1- 3- 1 تدريس اللغة الإنجليزية بدءاً من الصف الأول الابتدائي.	1- 3 مشروع تطوير التعليم الابتدائي.
1- 4- 1 تطبيق منهج التصميم والتقانة.	1- 4 مشروع تطوير التعليم الإعدادي.
1- 5- 1 التلمذة المهنية.	1- 5 مشروع تطوير التعليم الثانوي.
1- 6- 1 مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل.	1- 6 التعليم الإلكتروني.
1- 7- 1 استمرار المشاركة في اختبارات (TIMSS) ودراسة جدوى المشاركة في اختبارات (PISA- PIRLS)	1- 7 المشاركة في الاختبارات الدولية TIMSS, PIRLS, PISA.
1- 8- 1 دعم التعاون والتنسيق بين وزارة التربية ووزارة الصحة بما يكفل توفير الطاقم الصحي بالمدارس وتعزيز برامج الصحة المدرسية..	1- 8 مشروع الصحة المدرسية.

المشاريع المبادرات الفرعية	البرامج المبادرات
1-9-1 إجراء دراسة حول أسباب تسرب الطلبة من المدارس مع تقديم توصيات لتحسين استبقائهم في المدارس.	1-9 إجراء دراسات وبحوث.
2-9-1 إجراء دراسة حول سياسة إعادة الصف الدراسي وإجراءات الانتقال من مستوى إلى آخر.	
3-9-1 إجراء دراسة حول مدى التزام المدارس الخاصة بتطبيق المناهج الدراسية المعتمدة في الوزارة.	
4-9-1 إجراء دراسة شاملة حول أنظمة التعليم الخاص في البحرين.	
5-9-1 إجراء دراسة شاملة حول مستوى رضا موظفي وزارة التربية والتعليم عن برامج التطوير المهني.	
6-9-1 إجراء دراسة حول دافعية موظفي وزارة التربية والتعليم طموحاتهم المستقبلية.	
7-9-1 إجراء دراسة حول المحتوى الإلكتروني	

الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير أداء وزارة التربية والتعليم

المشاريع المبادرات الفرعية	البرامج المبادرات
1- 1- 2 إعداد منهج مبني وفق المعايير (وفق المخرجات).	2- 1 إعداد مناهج دراسية مطورة وفق معايير عالمية.
1- 2- 2 تحديد الأولويات الإستراتيجية.	2- 2 التخطيط والمساءلة لرفع مستوى أداء المدارس.
2- 2- 2 إدارة أداء المدارس.	
1- 3- 2 تحديد نموذج تمويل المدارس.	2- 3 تمويل المدارس وتزويدها بالأجهزة والمعدات وفق حاجتها الفعلية.
2- 3- 2 توزيع الموارد وتوفير الخدمات.	
1- 4- 2 توظيف المهلمين	2- 4 ضمان توزيع فعال للموارد البشرية على المدارس.
2- 4- 2 توزيع المعلمين والقياديين.	
1- 5- 2 تزويد المدارس والوزارة بالبنية التحتية لتقنية المعلومات لتحسين الأداء والكفاءة.	2- 5 تطوير البنية التحتية وتقنية المعلومات في المدارس و إدارات وزارة التربية والتعليم وأقسامها المختلفة.
2- 5- 2 رفع كفاءة البريد الإلكتروني وزيادة قدرته الاستيعابية على مستوى الوزارة والمدارس.	
3- 5- 2 تطوير مستودع للبيانات، أنظمة إلكترونية للأرشفة وبرامج تطبيقية.	
4- 5- 2 حفظ المعلومات والبيانات للإدارات المختلفة مركزياً.	
5- 5- 2 تحديد السياسات والإجراءات التنظيمية لتقنية المعلومات والاتصال.	
6- 5- 2 تنفيذ الخطة الإستراتيجية لتقنية المعلومات والاتصال.	

الهدف الاستراتيجي الثالث: إتاحة فرص التعليم للجميع وتشجيع الاستثمار في قطاع التعليم

المشاريع	المبادرات الفرعية	البرامج	المبادرات
1-1-3 تطوير معايير إنشاء المدارس وإعادة بناؤها لتتلاءم مع إجراءات تحسين سلامة الطلبة وأفضل ممارسات استراتيجيات التعليم والتعلم.			3-1 مبادرة التوسع في البيئة التحتية للمدارس وتطوير البيئة المدرسية (مبادرة الإنشاءات المدرسية).
2-1-3 بناء المدارس وفق التصميمات العالمية المعاصرة مع مراعاة خصوصية الطابع البحري.			
1-2-3 برامج رياض الأطفال.			
1-1-3 تطوير إستراتيجية رياض الأطفال في البحرين.			3-2 الاستثمار في التعليم.
2-1-3 تنفيذ برنامج تجريبي لرياض الأطفال.			
3-1-3 تطوير نوعية البرامج والأنشطة المطبقة في رياض الأطفال الخاصة.			
2-2-3 تطوير التعليم المستمر.			
1-2-3 استحداث برامج ثقافية لتعزيز المواطنة والقيم في المدارس.			
1-3-3 تطوير السياسات التي تركز في تحسين آليات إدماج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة ورفع تحصيلهم العلمي (مثل الطلبة الذين لديهم صعوبة في القراءة والمشاكل السلوكية).			3-3 توفير الخدمات والدعم للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
2-3-3 ضمان حق طلبة ذوي الاحتياجات الخاصة (صعوبات التعلم، الموهوبون) من توافر مناهج تراعي احتياجاتهم واستعداداتهم وقدراتهم.			
3-3-3 تطوير أساليب التقييم وأدواته بما يتلاءم مع المناهج المعدة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة (صعوبات			

المشاريع المبادرات الفرعية	البرامج المبادرات
التعلم، الموهوبون).	
3-4-3 توفير م علمين مؤهلين يمتلكون المهارات المهنية المطلوبة لتدريس ذوي الاحتياجات الخاصة (صعوبات التعلم، الموهوبون).	
3-5-3 تعزيز العلاقات مع المؤسسات غير الحكومية.	

الهدف الاستراتيجي الرابع: رفع مستوى التعليم العالي والبحث العلمي

المشاريع المبادرات الفرعية	البرامج المبادرات
1-1-4 تنفيذ ال(14) مشروعاً من قبل مجلس التعليم العالي.	
2-1-4 التعاون مع جميع مؤسسات التعليم العالي المرخصة لتفعيل أجندة التعليم العالي.	4-1 تنفيذ توصيات أجندة التعليم العالي في البحرين.
3-1-4 تعزيز البنية التحتية للأمانة العامة لتلبية توصيات أجندة التعليم العالي.	

9 مبررات تحديد المبادرات كأولويات للتنفيذ خلال دورات الميزانية القادمة 2011- 2012

الأولوية	المبادرة	المبررات	الإجراءات
1	تحسين أداء الطلبة في المدارس الحكومية.	<ul style="list-style-type: none"> • تنمية الكفايات المهنية لدى المعلمين • تنمية مهارات الطلبة • مواكبة متطلبات سوق العمل وفقاً للرؤية الاقتصادية 2030 وذلك من خلال: 	<ul style="list-style-type: none"> • تنفيذ برامج تمهينية لتنمية المعلمين بناءً على نظام إدارة الأداء ومتطلبات كادر الوظائف التعليمية من أجل تلبية حاجات الطلبة وتحسين مخرجات التعليم. • إلزام كل معلم في وزارة التربية والتعليم بحضور 90 ساعة سنوياً على الأقل من برامج التنمية المهنية. • توفير فرص التدريب الإلزامية لمنتسبي الوزارة لتقديم الدعم للمدارس • إخضاع المعلمين لبرامج تنمية مهنية ذات جودة عالية لتعزيز مهاراتهم وذلك من أجل تلبية حاجات الطلبة وتحسين مخرجات التعليم و التعلم. • التوسع في نظام إدارة الأداء الذي تم تجربته في عشرين مدرسة ليشمل جميع المدارس مستقبلاً. • تطبيق نظام إدارة الأداء بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية تطبيقاً شاملاً على جميع منتسبي وزارة التربية و التعليم كما أوصى المعهد الوطني للتعليم في سنغافوره حتى تصبح المبادرة جزءاً من النظام وذلك من خلال إصدار تعميم بذلك. • تقديم العروض الجاذبة التي تجعل اختيار مهنة التعليم الخيار الأفضل لخريجي الثانوية العامة. • اختيار أفضل الطلبة من خريجي الثانوية العامة حسب أعلى الدرجات لمراحل تقييمهم (الامتحان التحريري والمقابلة الشخصية) وإخضاعهم لبرنامج البكالوريوس بكلية البحرين للمعلمين.

الأولوية	المبادرة	المبررات	الإجراءات
1	تحسين أداء الطلبة في المدارس الحكومية.	<ul style="list-style-type: none"> • رفع مستوى تحصيل الطلبة <ul style="list-style-type: none"> أ رفع مستوى تحصيل الطلبة الذكور <ol style="list-style-type: none"> 1. تبين أن 85 من 159 مدرسة حصلت على تقرير "غير مرضٍ" في تقارير هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وكذلك بالنسبة إلى نتائج الاختبارات الوطنية 2009 التي أظهرت أن أداء الإناث فاق كثيراً أداء البنين في جميع المواد الدراسية 2. إن توجهات الطلبة البنين بعد الصف الثالث الإعدادي غير واضحة مما يؤثر ذلك على خياراتهم المستقبلية بما يتعلق في التحاقهم بالجامعات ومراكز ومعاهد التدريب وعدد قليل منهم يلتحق بالجامعات أو مراكز التدريب (مثل كلية البوليتكنيك) بخلاف البنات. ب. تحسين مستوى السلوك حيث تركزت ما نسبته 20% من مراجعات أداء المدارس على ضرورة التحرك السريع لتحسين السلوك. • أظهر معدل عدم تسرب الطلبة في العام الدراسي 2009/2008 أن نسبة تسرب الطلبة تزداد مع مرور الزمن بينما يكمل 98.2% من الطلبة تعليمهم الابتدائي وينتقلوا إلى المرحلة الإعدادية، نجد أن 82.9% فقط من أولئك الطلبة الذين يلتحقون بالتعليم الثانوي ويتخرجون من الصف الثالث ثانوي. • أظهرت اختبارات TIMSS بيانات وطنية قيّمة حول أداء الطلبة في مادتي الرياضيات والعلوم، يمكن مقارنتها بالمعايير الدولية، بهدف تحسين مستوى الإنجاز في مادتي الرياضيات والعلوم. 	<ul style="list-style-type: none"> • تعميم مشروع تحسين أداء المدارس الذي سيطبق على (60 مدرسة خلال العام الدراسي القادم 2010-2011 و على جميع مدارس وزارة التربية والتعليم بحلول عام 2013. • توحيد البرامج التي تم تجربتها ضمن برنامج مشترك واحد من أجل تحسين أداء جميع المدارس. • تطبيق نموذج تمويل المدارس وذلك وفقاً لحاجة كل منها والعوامل المؤثرة الأخرى. • التركيز على تحسين سلوك الطلبة بما يتفق مع ما ورد في تقارير وحدة مراجعة أداء المدارس من قبل هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب. • استحداث برامج توعية سلوكية، وبرامج ثقافية لتعزيز المواطنة والقيم السلوكية في المدارس. • المشاركة في الاختبارات الدولية الجديدة مثل PISA و PEARLS للتعرف على مستوى التقدم الذي أحرزه النظام التعليمي. • وضع سياسات لتوفير برامج دعم ومساندة لطلبة الصف الثالث الثانوي التي من شأنها تطوير نظام التعليم العام. • وضع برامج توعية للطلبة بأهمية التعليم من أجل مستقبل أفضل وذلك للحد من نسبة التسرب وبصفة خاصة لطلبة الثالث الثانوي.

الإجراءات	المبررات	المبادرة	الأولوية
<ul style="list-style-type: none"> • إعداد منهج مبني وفق المعايير واحتياجات مخرجات التعليم محققاً للتكامل بين المواد الدراسية ومعززاً للمواطنة والقيم، ومؤكداً على المنهج المتوازن. • استحداث برامج ثقافية لتعزيز المواطنة والقيم في المدارس. • إعداد بنوك أسئلة في المواد الدراسية المختلفة لتدريب الطلبة من أجل تحقيق مستوى أفضل في المسابقات الدولية والوطنية. • منح الطلبة فرصة مواصلة التعليم بطرح برامج كفيلة باجتياز الطلبة للمرحلة الثانوية (تم تحديد المرحلة الإلزامية للحد الأدنى للتعليم وهي الصف الثالث الإعدادي وإن البرنامج والترتيبات الجديدة تعمل على مساندة الطالب لإتمام الصف الثالث ثانوي). 	<ul style="list-style-type: none"> • أظهرت نتائج اختبارات TIMSS 2007 ، أن البحرين مازالت تحصد معدلات أقل من المعدل الدولي في مادتي الرياضيات والعلوم بالإضافة إلى ذلك أظهرت الامتحانات الوطنية في عام 2009 التي عقدت لطلبة الصفين الثالث والسادس الابتدائي بأن: <ul style="list-style-type: none"> أ 50% فقط من طلبة الثالث الابتدائي حققوا نسبة 70% وما فوق في مادة الرياضيات و51% وما فوق في مادة اللغة العربية. ب 40% فقط من طلبة السادس الابتدائي حققوا نسبة 70% وما فوق في مادة اللغة الانجليزية و 46% في مادة الرياضيات و52% في مادة العلوم و56% في مادة اللغة العربية. • يؤكد تحليل نتائج اختبار ال TIMSS الحاجة إلى مراجعة المناهج، و تحسين مستويات الطلبة في كل مرحلة دراسية وضمن كل مادة دراسية وضرورة التركيز في مجال مهارات القرن الواحد والعشرين مثل حل المشكلات والعمل الجماعي والتفكير الناقد. • يحتاج الطلبة إلى مناهج تحقق التكامل بين المواد الدراسية وبرامج وفرص تعليمية و الدعم المدرسي من أجل تحسين مخرجات التعليم. 	مراجعة وتنفيذ المنهج المطور وفق معايير واضحة.	2

الإجراءات	المبررات	المبادرة	الأولية
<ul style="list-style-type: none"> • توافر مناهج تراعي احتياجات وقدرات طلبة ذوي الاحتياجات الخاصة (صعوبات التعلم، الموهوبين). • تطوير أساليب التقييم وأدواته بما يتلاءم مع المناهج المُعدة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة (صعوبات التعلم، الموهوبين). • تنفيذ إستراتيجية تساعد على اتخاذ القرارات والتخطيط للتعليم في سن مبكر. • استحداث مناهج وبرامج دراسية مهنية (التلمذة المهنية) وفقاً لمتطلبات سوق العمل والتي يراعى في بنائها التوازن النسبي فيما بين الجانب النظري والعملي. • تنفيذ برامج مهنية تعزز الجانب العملي والتطبيقي بالإضافة إلى أخلاقيات العمل ومتطلبات السوق. 	<ul style="list-style-type: none"> • أحد التوصيات المهمة ضمن التقرير البياني للتعليم للجميع أكدت الحاجة إلى مراجعة المناهج وإدماج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة لتحقيق الأهداف المرجوة. • تشير البحوث الدولية إلى وجود علاقة متبادلة بين التعليم في سن مبكرة والفوائد البعيدة الأمد في تحصيل الطالب والاقتصاد بشكل عام. • تحقيق الموازنة مع احتياجات اقتصاد مملكة البحرين ومتطلبات سوق العمل من أجل تحقيق الرؤية الاقتصادية 2030. • معالجة ضعف المناهج المهنية التي تركز على الجانب المعرفي على حساب الجانب العملي والتطبيقي وتعزيز المهارات المختلفة. 	مراجعة وتنفيذ النهج المطور وفق معايير واضحة.	2

الأولية	المبادرة	المبررات	الإجراءات
3	تنفيذ أجنحة ضمن إستراتيجية التعليم العالي.	<ol style="list-style-type: none"> 1. إعداد السياسات العامة للتعليم العالي في مملكة البحرين. 2. متابعة ومراقبة أداء مؤسسات التعليم العالي وبرامجها الأكاديمية. 3. تحسين مخرجات التعليم العالي بما يتوافق مع أجنحة التعليم العالي. 4. تعزيز البنية التحتية للأمانة العامة المساعدة لتنفيذ الأجنحة الخاصة بإستراتيجية تطوير التعليم العالي. 	<p>تنفيذ أجنحة إستراتيجية تطوير التعليم العالي من خلال المشاريع التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مركز المعلومات: إنشاء قاعدة بيانات دقيقة وديناميكية خاصة بكل ما يتعلق بشؤون التعليم العالي بمملكة البحرين. • مشروع إستراتيجية التعليم العالي : <ol style="list-style-type: none"> 1. دراسة الوضع الراهن للتعليم العالي لوضع الاطر الكفيلة بخلق التكامل بين التخصصات العلمية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية التي تعمل وفق المعايير المقررة بما يمنع الإزدواجية ، ويقلص عدد العاطلين بين خريجيها. 2. وضع تصور مستقبلي للتعليم العالي لدراسة الوضع المستقبلي للإحتياجات الوطنية في حقل التعليم الأكاديمي والمهني ووضع إستراتيجية للتعليم العالي من خلال دراسة مسحية لسوق العمل لخصر الإحتياجات الوطنية من التخصصات العلمية بمختلف أنواعها حتى 2030. • مشروع التراخيص وإعادة التراخيص والإعتماد الأكاديمي: <ol style="list-style-type: none"> 1. دراسة كافة طلبات التراخيص لإنشاء مؤسسات تعليم عالي جديدة وإعادة التراخيص بشكل دوري للمؤسسات المرخصة التي تزاوّل نشاطها الأكاديمي. 2. وضع معايير ونظام الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي ووضع آليات تنفيذه. • مشروع معايير القبول في مؤسسات التعليم العالي : وضع التشريعات الخاصة بمعايير القبول في مختلف التخصصات المطروحة في مؤسسات التعليم العالي • مشروع مركز المراجعين : التواصل بشكل حضاري مبني على الشفافية والدقة والجودة وسرعة التنفيذ مع كافة الأطراف المعنية. • احد التوصيات المهمة ضمن إستراتيجية التعليم العالي الجديدة تدعو إلى تعزيز البنية التحتية للأمانة العامة لمجلس التعليم العالي لتنفيذ توصيات أجنحة التعليم العالي.

الأولوية	المبادرة	المبررات	الإجراءات
4	تطوير البنية التحتية في مجال تقنية المعلومات والاتصال.	<ul style="list-style-type: none"> • ضرورة إيجاد نقلة نوعية من مجرد امتلاك معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى توظيف تلك التكنولوجيا وتفعيل دورها في تحسين العمل وتعزيز الدافعية لدى الطلبة وإثراء خبراتهم. • التكنولوجيا المتوفرة لا تعمل على رفع المستوى التحصيلي للطلبة. 	<ul style="list-style-type: none"> • تزويد المدارس والوزارة بالبنية التحتية لتقنية المعلومات لتحسين الأداء والكفاءة. • إدماج تكنولوجيا المعلومات في تطبيق المناهج الدراسية وفي أساليب التعليم والتعلم اليومية. (المرحلة الثانية من مشروع جلاله الملك) • التأكد من أن كل المدارس لديها أجهزة وبرامج حاسوب وتوصيلات انترنت مناسبة كونها تعد مطلباً أساسياً لتوظيف التكنولوجيا في تطبيق المناهج • إيجاد قاعدة بيانات يمكن الرجوع إليها في أي وقت تحتوي على معلومات مهمة وتسمح بتبادل المواد التعليمية و المشاريع بين المعلمين. • رفع كفاءة البريد الإلكتروني وزيادة قدرته الاستيعابية على مستوى الوزارة والمدارس. • تطوير مستودع للبيانات، أنظمة إلكترونية للأرشفة وبرامج تطبيقية. • حفظ المعلومات والبيانات للإدارات المختلفة مركزياً.

الأولوية	المبادرة	المبررات	الإجراءات
5	زيادة الوقت المخصص للتعليم.	<ul style="list-style-type: none"> • على الرغم من إقرار 180 يوم للتدريس بحسب قانون التعليم، إلا أن أيام التدريس المباشرة لا تتفق وماهو مطبق في الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. • إتاحة الوقت للطلبة لممارسة هواياتهم وتنمية مهاراتهم الشخصية بما يؤهلهم للمنافسة على المستوى الإقليمي والعالمي في مختلف المجالات التربوية والرياضية والفنية. 	<ul style="list-style-type: none"> • تقليل عدد أيام الامتحانات في السنة الدراسية. • تمديد اليوم الدراسي للطلبة والمعلمين. • تطوير الأوزان النسبية للمواد الدراسية المختلفة. • زيادة عدد أيام التدريس برفع عدد ساعات التعليم المباشر. • تنفيذ أنشطة لاصفية نوعية للطلبة في جميع المدارس (بالتعاون مع المؤسسة العامة للشباب والرياضة والاتحادات الرياضية) وذلك بتخصيص استراتيجيات إدارية ومالية جديدة مساندة.

الأولوية	المبادرة	المبررات	الإجراءات
6	تحسين البيئة التعليمية في المدارس بما في ذلك إنشاء مبان جديدة وإعادة بناء المباني القديمة.	<ul style="list-style-type: none"> • تحسين ظروف التعليم والتعلم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبيئة التعليمية المحفزة. • قلة عدد المدارس مقارنة بارتفاع الكثافة السكانية وزيادة الطلب على المنشآت التعليمية. • شح الأراضي في المناطق التي يتزايد عليها طلب المدارس. • حاجة وزارة التربية والتعليم إلى 99 موقع تعليمي خلال الخطة الانشائية 2011-2016. 	<ul style="list-style-type: none"> • وضع معايير وخطوط عريضة إرشادية مرنة تركز على تصميم مبان مبتكرة غير تقليدية حيث يكون الطالب هو محور العملية التعليمية. • إنشاء مدارس جديدة تواكب أفضل الممارسات العصرية في مجال التعليم والتعلم. • استملاك 99 موقع تعليمي لتغطية الحاجة الآنية والمستقبلية بالمحافظات المختلفة بحسب الآتي (المحرق 9، العاصمة 5، الوسطى 10، الشمالية 75) • إعادة بناء وتطوير 39 مدرسة لضمان سلامة الطلبة • توفير الأمان للطلبة بما يضمن لهم بيئة تعليمية محفزة للطلبة على التعليم والتعلم قبل أن يتم تقييم مستوى تحصيلهم الدراسي • تطوير المعامل والمختبرات ومراكز مصادر التعلم بالمدارس المختلفة. • تطوير المنشآت الرياضية وتهيئتها لتنفيذ برامج ما بعد الدوام الرسمي.

10- المبادرات الرئيسية المراد تنفيذها حسب الأولوية خلال فترة الميزانية 2011 - 2012 مع تحديد مؤشرات أداءها

الأولوية	المبادرة	مؤشرات الأداء	المقياس	فعلي 2009 (إن وجد)	2010	2011	2012	2013 (إن وجد)	2014 (إن وجد)	2015 (إن وجد)	2016 (إن وجد)
1	تحسين أداء الطلبة في المدارس الحكومية	نسبة المعلمين الذين تم تقييمهم في نظام إدارة الأداء (PMS).	نسبة المدرسين	%45	%46	%50	%53	%57	%61		
		عدد الطلبة المسجلين في البرامج المهنية الجديدة بالمرحلة الثانوية	عدد الطلبة	850	900	990	1090	1190	1290		
		نسبة الخريجين الذين تم توظيفهم في تخصصاتهم المهنية خلال ستة أشهر من التخرج	نسبة الخريجين	%0	%1	%2	%3	%4	%5		
		نسبة المعلمين الذين عبّروا عن رضاهم عن تسميتهم المهنية	نسبة الموظفين	%70	%72	%74	%76	%78	%80		
		نسبة المعلمين الجدد الذين تركوا مهنة التدريس خلال الخمس السنوات الأولى من التحاقهم بمهنة التدريس	نسبة المدرسين الجدد	%50	%48	%45	%41	%37	%33		

		%50	%40	%30	%25	%20	%20	عدد البرامج والمواد الدراسية المطورة لذوي الاحتياجات الخاصة المطورة	مراجعة وتنفيذ المنهج المطور وفق معايير واضحة	2
		6	5	4	3	2	2	عدد البرامج	عدد التخصصات المهنية المستحدثة وفقا لمتطلبات سوق العمل	
12	10	8	6	5	4	4		عدد المواد الدراسية	عدد المواد الدراسية المدعمة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
12	10	9	7	6	5	5		عدد المناهج	عدد المناهج الجديدة المستحدثة	
		%20	%15	%10	%5	%0	%0	نسبة مؤسسات التعليم العالي	نسبة مؤسسات التعليم العالي التي حصلت على تقدير "جيد" على الأقل من هيئة ضمان الجودة	3
		%15	%10	%6	%3	%0	%0	نسبة مؤسسات التعليم العالي الحكومية	نسبة مؤسسات التعليم العالي الحكومية التي تعمل ضمن المعايير المتفق عليها	
		%10	%8	%5	%3	%3	%0	نسبة الميزانية	نسبة الميزانية المخصصة للبحوث العلمية على المستوى العالمي في كل	

									جامعة		
		%100	%100	%100	%100	%100	%51	نسبة موظفي الوزارة	نسبة موظفي الوزارة المتوفرة لهم الشبكة الداخلية (Intranet).	تطوير البنية التحتية في مجال تقنية المعلومات والاتصال	4
		%100	%100	%100	%95	%88	%80	نسبة موظفي الوزارة	نسبة موظفي الوزارة المتوفرة لهم شبكة الانترنت (Internet).		
		201	201	201	97	33	0	عدد المدارس	عدد المدارس المستخدمة لقاعدة بيانات الأبنية المدرسية		
		%40	%37	%34	%31	%25	%0	نسبة المدارس	نسبة المعلمين الذين يوظفون التعلم الإلكتروني كإستراتيجية تدريس بهدف تحقيق الطلبة إنجازات عالية في المقررات الأساسية		
		180	170	160	155	150	146	عدد أيام تدريس الطالب وجها لوجه مع المدرس	زيادة عدد أيام التمدرس	زيادة الوقت المخصص للتعلم	5
		%95	%90	%87	%85	%83	%81	نسبة الطلبة	تحسين نسبة معدل الحضور اليومي		

		%100	%98	%96	%94	%92	%91.13	نسبة المدارس الوزارة	نسبة المدارس الحاصلة على خدمات	تحسين البيئة التعليمية في المدارس بما في ذلك إنشاء مبان جديدة وإعادة بناء المباني القديمة	6
		%95	%90	%85	%80	%77	%75	نسبة المدارس	نسبة المدارس الحاصلة المواد والتجهيزات		
		%2.8	%2	%1.3	%0.8	%0.5	%0.3	نسبة الدعم	نسبة الدعم الذي يقدمه القطاع الخاص لمشاريع الوزارة		
		%68	%60	%52	%46	%42	%40	نسبة المدارس الحكومية	نسبة المدارس الحكومية التي تتوافر فيها البنى التحتية المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة		